

جامعة حسيبة بن بوعلي  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الملتقى الدولي العاشر

فعالية السياسة النقدية في الدول النامية  
تجارب الماضي و تحديات المستقبل

استقلالية البنك المركزي ودوره في تحقيق  
الاستقرار النقدي و توجيه الائتمان المصرفي

من تقديم : —

الدكتور : بحيح عبدالقادر  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس

2016/2015

## مقدمة :

من اجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، سعت العديد من الدول النامية في فترة الخمسينات إلى تطبيق التدخل الحكومي، لغرض تنظيم المحيط الاقتصادي من التجاوزات والاحتكارات التي تسبب فيها الكثير من المؤسسات الاقتصادية والأفراد. لقد ساهم التدخل الحكومي في توجيه أسعار الائتمان، الذي أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة على القروض والودائع ، ولم يعد للمدخرين حافزا داخل البلاد، فقد تم تهريب الأموال خارج الدول، مما أدى إلى نوع من الكبح المالي، الذي يترتب عليه المناداة بتطبيق سياسة التحرير المصري. بدأت الدول النامية فعليا عملية التحرير المصري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، و بعدها شرعت في إجراء إصلاحات اقتصادية مع إعطاء أولوية والاهتمام بالقطاع المصرفي والتعجيل به عن طريق تحريره من القيود الإدارية، يدخل هذا في الشروط التي فرضها صندوق الدولي في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي.<sup>1</sup> يضاف إلى أن هذا التدويل الذي عرفته الأسواق المالية، يفتح الباب على مصرعيه أمام البنوك التجارية والمتخصصة العالمية، لتجد الفرص المناسبة لتوظيف أموالها التي تراكمت لديها على وجه خاص في الفترة 1974-1980 نتيجة لتراكم الفوائض البترو-دولار، وكذلك التطور الكبير الذي شهدته أسواق العملات الأوربية<sup>2</sup>. على هذا الأساس أصبح استقلالية البنوك المركزية حتمية قائمة، عن ضغوطات السلطة التنفيذية والتشريعية، وهذا لغرض واحد هو ضبط و تحكم في السياسة النقدية للدولة، بغية التحكم في المتغيرات النقدية مثل معدل التضخم ومعدلات الفائدة و عجز الموازنة . من هذا المنطلق تأتي إشكالية بحثنا كما يلي : هل الاستقرار النقدي و التوجيه الائتماني ظاهرة مرتبطة باستقلالية البنك المركزي ؟ أم هناك عوامل أخرى تحقق هذه المعادلة ؟

## محاور بحثنا كما يلي :

- 1 الأهمية الاقتصادية للبنك المركزي.
- 2 خصائص البنوك المركزية وأهميتها في الاقتصاد.
- 3 استقلالية البنك المركزي و دوره في ضبط السياسة النقدية.
- 4 ديناميكية البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية .
- 5 دور البنك المركزي في تنظيم آليات نقل السيولة النقدية في نشاط اقتصادي حر .
- 6 ختات البحث - خاتمة و توصيات.

<sup>1</sup> - سهام مجد سويدي - 2010 " استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية " كلية التجارة. أسبوط- مصر . ص11.

<sup>2</sup> - سامي عفيفي حاتم - 1994 . "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير " الدار المصرية اللبنانية . بيروت . ص233.

## أولا - الأهمية الاقتصادية للبنك المركزي :

منذ بداية القرن العشرين قامت الكثير من البلدان بإنشاء بنوك الإصدار، لسبب رئيسي واحد هو سهولة إشراف الدولة على العرض النقدي و تحكمها في عملية الإصدار . لذلك اتجهت معظم الدول إلى تأمين تلك البنوك المركزية ، و تم تأسيس نظام الصيرفة المركزية للولايات المتحدة في عام 1914. جاء المؤتمر المالي الدولي سنة 1920 والمنعقد ببروكسل لغرض التنبيه والحث على نشأة المصاريف المركزية في الدول التي لم تؤسسها آنذاك إلا لبغية تحقيق هدفين رئيسيين هما:

**- على المستوى المحلي :** تسهيل إعادة الاستقرار لعملاتها ونظامها المصرفي مع ضبط سياساتها النقدية المحلية، مع ضبط سياستها النقدية.

**على المستوى الدولي:** التعاون الدولي في تكوين نظام نقدي دولي مستقر تساهم فيه البنوك المركزية العالمية.

## ثانيا- خصائص البنوك المركزية وأهميتها في الاقتصاد :

من خصائص البنوك المركزية في العالم أنها تشترك في نفس الخصائص ، رغم اختلاف اتجاهاتها الاقتصادية ، هذه الخصائص هي:

- 1 أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة للدولة، فهذه الأخيرة التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجبها وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.
- 2 بنك المركزي هو بنك الإصدار للنقود القانونية، باعتباره يتمتع بهذه الصفة كونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك، والواقع لسياسة النقدية للدولة حسب المؤشرات الاقتصادية الكلية.
- 3 يعمل على وضع سياسة نقدية لصالح اقتصاد الدولة مع عدم مراعاة جانب الربح، وإنما مراعاة جانب التنمية الاقتصادية للدولة، وكذا إنجاح الخطط الاقتصادية لها.
- 4 من خصائصه الأساسية هي قدرته على تحويل الأصول الحقيقية إلى الأصول النقدية التي تدخل في عملية تنظيم السيولة الاقتصادية للدولة بما فيها عملية الائتمان الموجهة للاقتصاد الوطني، والتي يشرف على مراقبتها بطريقة عن بعد ( *contrôle à postérieur* ) بالإضافة تقوم ب تسيير احتياطي الدولة للعملة الأجنبية مع مراقبة عمليات ميزان المدفوعات الخارجية لها .

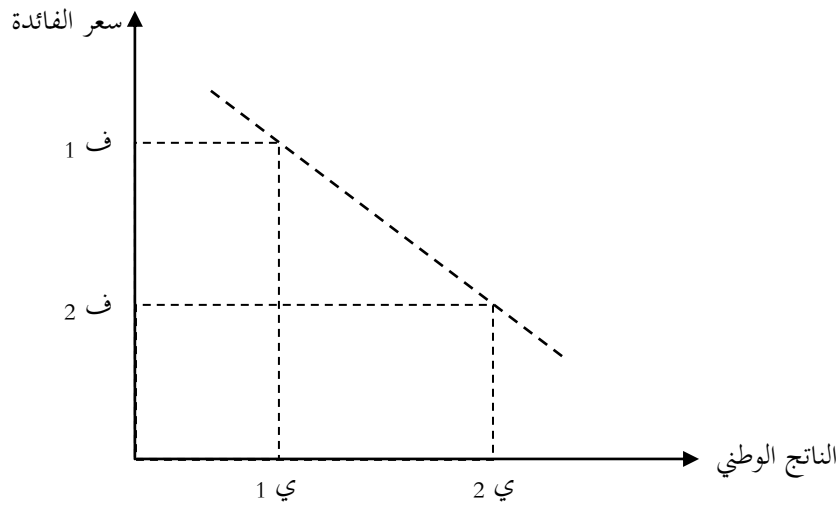
### ثالثا - استقلالية البنك المركزي و دوره في ضبط السياسة النقدية :

استقلالية البنك المركزي هي التحرر من الضغوطات وتأثير جهات أخرى داخل الحكومة، و في هذا الشأن يذكر الباحث محمود حسني في كتابه اقتصاديات النقود والبنوك "إنها تعني تحرره من تأثير وتوجيه و رقابة غيره من المؤسسات التشريعية أو التنفيذية في الدولة"<sup>3</sup> - لذلك قد يفهم من مصطلح الاستقلالية أنه يعني التحرر التام للبنوك المركزية عن الحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية، أو الهيكل التنظيمي، غير أن هذا التعبير لا يعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي نظرا لأن هذا الأخير ليس سوى مؤسسة تعمل في الإطار المؤسساتي للدولة، ولكنه يعني أن تكون قراراتها وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية الائتمانية مستقلة، وأن تكون هذه السياسة مستقلة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة وأن تتولى تحديد وصياغة السياسة النقدية"<sup>4</sup>.

### ثالثا- ديناميكية البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية :

قد يتبادر للجميع أن ارتفاع معدلات الفائدة (i) تؤدي بالبنك المركزي إلى عرض نقدي جديد، قصد مقابلة العوائد المالية المترتبة عن الادخار المتزايد، وفي هذه الحالة لابد على الدولة من تفعيل وتشجيع الاستثمار الذي ينتج عنه ارتفاع في الناتج الوطني حسب المنحنى الموالي :

الشكل رقم 09 : الزيادة في الناتج الوطني نتيجة تناقص في معدلات الفائدة

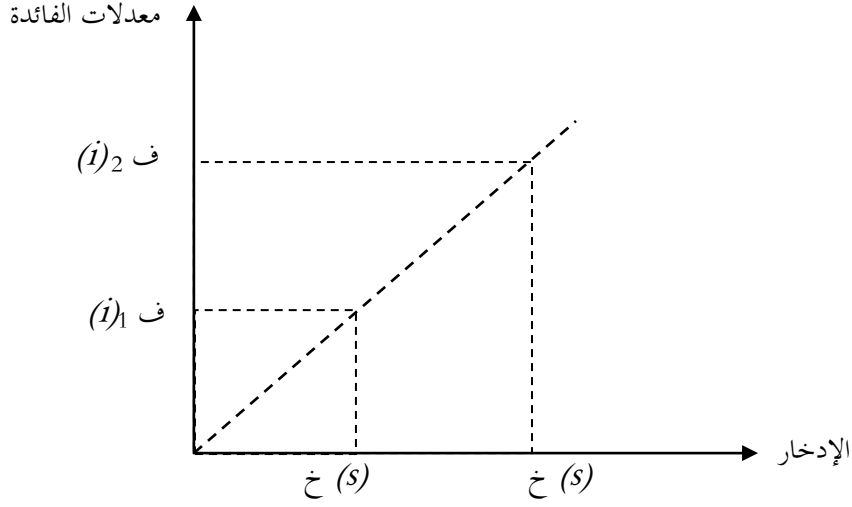


<sup>3</sup> - محمود حسن - 2005 " اقتصاديات النقود والبنوك " مركز النشر وتوزيع الكتاب الجامعي القاهرة . ص 248.

<sup>4</sup> - المرجع السابق : السويدي س-هام محمد " استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية " ص 25 .

## الشكل رقم 10 : منحنى توافق ارتفاع معدلات الفائدة

مع الزيادة في مستوى الادخار العمومي بمحافظ البنوك.



مستنتج من الدراسة الميدانية.

بمعنى كلما ارتفع سعر الفائدة، يؤدي إلى ارتفاع مستوى الادخار بمحافظ البنوك، وفي هذه الحالة يفضل الأفراد التوظيف المالي بهذه الطريقة في البنوك، مما يؤثر مباشرة على السياسة النقدية للبنك المركزي تأثير سلبي، و يجعل أصحاب المشاريع الاستثمارية يحجمون عن الإقراض من البنوك التجارية و بنوك الودائع. هذه الطريقة تنعكس على الاقتصاد الوطني بوجهين مختلفين:

- انعكاس إيجابي لمزايا السياسة النقدية في رفع معدلات الفائدة.

- انعكاس سلبي ويتمثل في رفع من تكلفة المشروع، مما يؤدي إلى إحجام أصحاب المشاريع عن الإقراض بل يفضلون طرق أخرى.

هذا الوضع المتناقض مع السياسة النقدية للدولة، يجبر البنك المركزي على إتباع سياسة نقدية يغير فيها سعر الفائدة وذلك للتأثير في المستوى النشاط الاقتصادي. إن استقلالية البنك المركزي أداة للتحكم في المتغيرات الاقتصادية من معدلات الفائدة وتوجيه الادخار العمومي نحو التمويل الاقتصادي بطرق أكثر فعالية وتناسب مع رغبة الأفراد في مضاعفة العائد المالي في عمليات التوظيف المالي لودائعهم.

لكن تبقى استقلالية البنك المركزي متوقفة على قرارات السلطة التنفيذية وتشريعية، التي تؤثر مباشرة في مستوى النشاط الاقتصادي، فمثلا تحرير الاقتصاد من التسيير الإداري الموجه نحو اقتصاد السوق، قرار تتخذه الدولة بسلطانها التشريعية وتنفيذية، ولا دخل للسلطة النقدية فيه مثل هذا القرار، بل تصبح

السلطة النقدية الحقل الاقتصادي لإعادة تنظيم المجال النقدي و المالي لدولة عندما تتخذ هذه القرارات. فحالة اقتصاد الجزائر نهاية ثمانينات وبداية تسعينات، جعلت السلطات التنفيذية والتشريعية تتخذ قرارات توحى لرأي العام الوطني والأجنبي النية الصادقة للدولة الجزائرية بالانتقال من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، تسوده المنافسة والحرية الاقتصادية، ولعل أول نص عبر بوضوح عن موقف السلطات العمومية اتجاه التغيير والتصحيح الاقتصادي، هو القانون حول النقد والقرض المصادق عليه في 14 أبريل 1990، وكان الهدف منه خلق ثقافة لممارسة اقتصادية جديدة بدءً بجملة من الإجراءات تتمثل في:

- منح الاستقلالية للبنك المركزي.
- إلغاء الفروق والتمييز بين القطاعين العام والخاص.
- إدخال مفاهيم جديدة "المقيم" و "غير المقيم" عوض "الوطني" و "الأجنبي".
- منح مجلس النقد والقرض التابع للبنك المركزي صلاحية منح رخصة الاستثمار وليس للمجلس الوطني للاستثمارات الخاضع للإدارة.

هذه الإجراءات جاءت تدعم عمل البنك المركزي في تجسيد وتطبيق سياسة نقدية تتماشى مع تغيير والتحول الاقتصادي. الذي يرمي إلى الزيادة في مستوى الاستثمار، والذي يزيد من معدل الإنفاق العمومي على سلع . إن دور البنك المركزي هو ضبط السوق النقدي بدرجة الأولى من خلال معاملاته القصيرة، والتي تتم بين المتعاملين الاقتصاديين من:

- طلب على النقود بهدف تغطية المعاملات اليومية.
- تبادل وسائل الدفع المتمثلة في أوراق تجارية من شيكات وكمبيالات، ... إلخ، بين البنوك التجارية بغية تحصيل مبالغها.
- تقديم قروض وتسهيلات مالية قصيرة الأجل للأفراد.

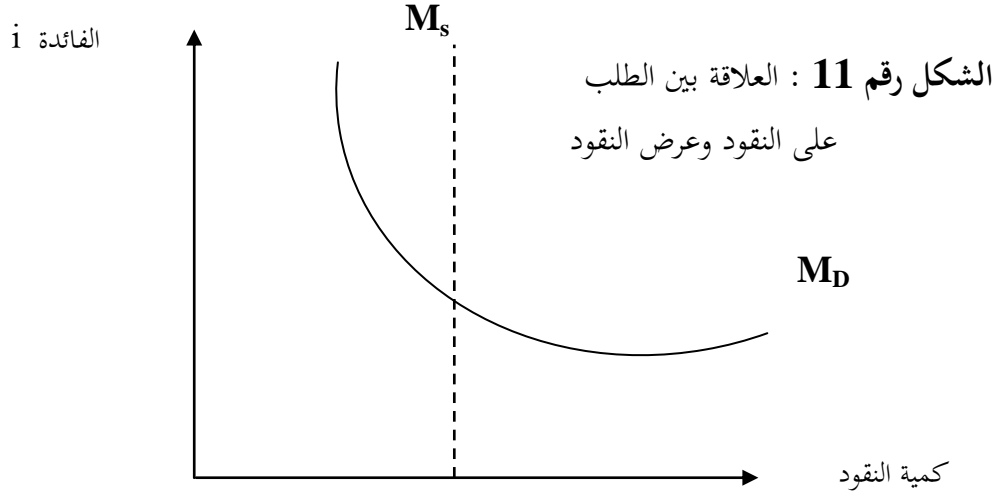
كل هذه المعاملات تخضع إلى رقابة البنك المركزي بهدف تنظيم السوق النقدي والوصول إلى توازن بين المعاملات النقدية ومتطلبات الاقتصاد الوطني، وهذا حسب معدلات سوق النقود.

ن.ع = ن.ط (عرض النقود: متغير خارجي أداة السياسة النقدية)

$$Md = L(Yi)$$

يتحدد عرض النقود بواسطة السلطات سواء في شكله المتمثل في نقود البنوك التي تصدرها هذه السلطات بما يساعدها من نقود معدنية، أو في شكله المتعلق بالنقود الائتمانية، أي وسائل الدفع التي

يخلقها الجهاز المصرفي باعتباره أنه يخضع لرقابة البنك المركزي، ويفترض كينز، باعتبار تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بصفة عامة وفي السوق النقدية بصفة خاصة، أن عرض النقود لانهائي المرونة<sup>5</sup>. ويمكن تمثيل العلاقة بين الطلب على النقود وعرض النقود بالرسم الموالي.



حيث:

$I$ : يمثل سعر الفائدة.

$M_S$ : منحني عرض النقود.

$M_D$ : منحني الطلب على النقود (تفضيل السيولة)

من الشكل السابق نلاحظ أن منحني عرض النقود ( $M_S$ ) عديم المرونة ولذا يتخذ الوضع الرأسي مبينا لنا كمية النقود كما تحددها السلطات النقدية (البنك المركزي)، لغرض مواجهة متطلباته احتياجات الاقتصاد الوطني. لكن برغم من أن منحني عرض النقود عديم المرونة يبقى دور البنك المركزي ضروري في إحجام هذا المنحني حسب السياسة النقدية للدولة، مع مراعاة التوازن الاقتصادي بين متطلبات سوق النقود، ومتطلبات سوق السلع. أما منحني الطلب على النقود ( $M_D$ ) فيظهر لنا منحني تفضيل السيولة وهو على هيئة منحني مرن ينحدر إلى الأسفل من ناحية اليمين كلما ازدادت كمية النقود، كما يتضح كذلك أن كل زيادة في النقود يصاحبها انخفاض في أسعار الفائدة، طالما بقيت العوامل المحددة لمنحني تفضيل السيولة ثابتة.

<sup>5</sup> - FRANCOIS GOUX J -2011 « Macroéconomie monétaire § financière , théories § institutions, politiques » Ed, economica France page 181.

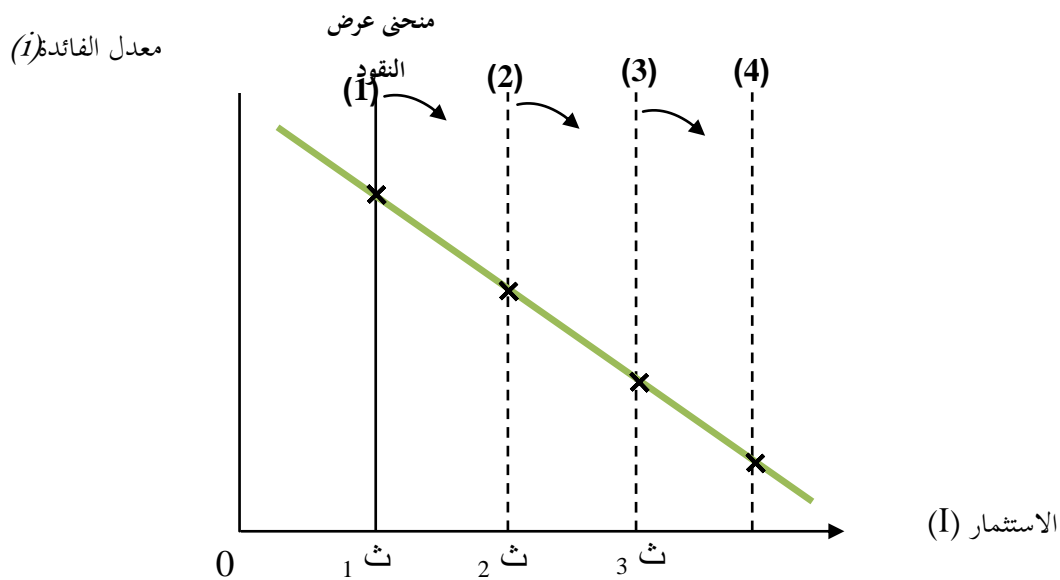
إن استقلالية البنك المركزي في الاقتصاد، يؤثر مباشرة على منحني العرض النقود، على أساس أن إصدار النقدي يتوقف على السياسة النقدية المنتهجة من طرف البنك المركزي، التي يهدف من خلالها إلى الاستقرار الاقتصادي عن طريق تطبيق مبدأ السياسة المحايدة التي ترمي إلى عدم تدخل الدولة في الشؤون المالية فعرض النقود يبقى مرتبط بالعوامل التالية:

1/ زيادة في مستوى الاستثمار (I) باعتباره دالة تابع لمعدل الفائدة. و هذا يعني أنه كلما زاد على مستوى معين رافقه الزيادة على الإنفاق السلع الاستهلاكية الاستثمارية، مما يدفع بالسلطات النقدية مواجهة الطلب عليها والذي تسبب فيه الزيادة في معدلات الاستثمار.

الزيادة في الاستثمار ← زيادة في طلب على سلع الاستهلاكية الاستثمارية ← زيادة في عرض النقود

و الشكل الموالي يبين لنا كيفية إزاحة عرض النقود من نقطة إلى أخرى وحسب زيادة مستويات الاستثمار.

**الشكل رقم 12 :** منحني عرض النقود مع زيادة في مستويات الاستثمار.



منحني مستنتج من التحليل

من خلال المنحني السابق نلاحظ أن منحني عرض النقود يأخذ شكل مستقيم عمودي ومنعدم المرونة، لكنه كلما زاد مستوى الاستثمار ث 1، ث 2 ينتقل معه منحني عرض النقود. هذا ما يفسر الزيادة طلب



على سلع الاستهلاكية الاستثمار، مما يجعل البنك المركزي يقوم بعرض جديد لنقود، حقيقي نتيجة لتوسع في السوق السلع، وبالتالي تكون السلطات النقدية قد تحكمت في معدلات التضخم مع الابتعاد على الإصدار الجديد للنقود، الذي تؤكد العلاقة العكسية بين ارتفاع معدلات الفائدة والزيادة في عرض النقود الموضح في المنحنى السابق. إن تدخل البنك المركزي كسلطة نقدية للدولة في تنظيم العرض النقدي، يظهر مع نوع النقد المستعمل في التعاملات علما أن تحديد نوع النقد و جعله دولي قابل لتداول، أو محلي غير قابل لتداول الدولي، يرجع لقرارات اقتصادية سياسية تتخذ من طرف السلطات التشريعية والتنفيذية للدولة، مع إشراك البنك المركزي في هذا القرار الذي يخضع لعدد من المعايير الأساسية نوجزها فيما يلي:

- 1 - حجم التجارة الخارجية للدولة ومقدار مساهمتها في التجارة العالمية.
  - 2 - كفاءة النظام المصرفي للدولة ومدى قدرته على تقديم الخدمات المصرفية الدولية.
  - 3 - مقدار الاستقرار النقدي داخل هذه الدولة ومدى تحقق الاستقرار في مستويات الأسعار الوطنية ومستويات أسعار الصرف لعملة الدولة قيد البحث.
  - 4 - مدى ملائمة العملة لاستخدامها مكونات السيولة الدولية.
  - 5 - مدى استخدام العملة في منح القروض الدولية.
  - 6 - مدى استخدام العملة في تسوية المدفوعات الدولية.
  - 7 - مقدار الاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الدولة والتي تقف خلف العملة الوطنية المرشحة لدور ريادي لحمايتها من تقلبات قيمتها بفعل قوى المضاربة العالمية.
- وما دنا نتحدث عن الاقتصاد الجزائري فتحليلنا سوف نركزه على كيفية تعامل البنك المركزي مع النقد المحلي، الذي يقتصر التعامل فيه على المعاملات التجارية المحلية، ومنحنى عرض النقود في هذه الحالة يتخذ وفق قوة الطلب الخاضعة للعاملين أساسيين هما:

- الطلب على النقود لأغراض تجارية.

- الطلب على النقود لأغراض الادخار والاحتياط.

بحيث قوة طلب على النقود ممثلة بالمعادلة الخطية التالية:

$$\left. \begin{array}{l} Mt = L_1(y) \\ Ms = L_2(i) \end{array} \right\} \Rightarrow Md = L(y, i)$$

والمتغيرات التي تحدد منحى هذه المعادلة هي:

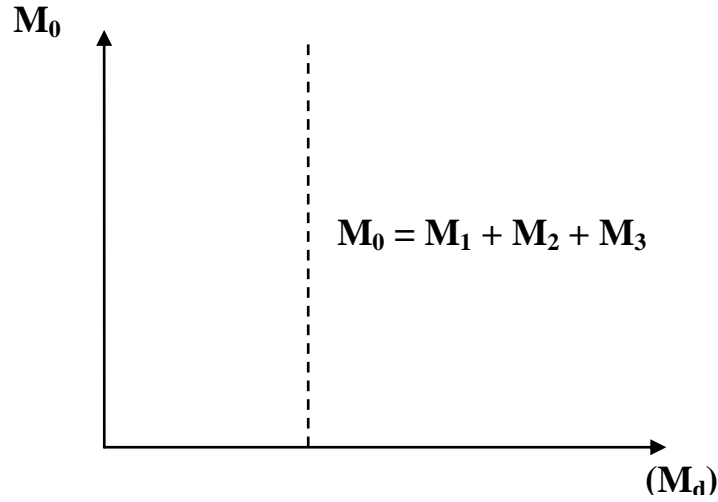
الدخل ( $y$ ) ومعدل الفائدة ( $i$ )

بحيث أن كلا من العاملين يحدد العرض النقدي  $M_0$

الذي يشرف عليه البنك المركزي من لحظة إلى أخرى، وحسب احتياجات السوق النقدي وهو مكون

$$M_0 = M_1 + M_2 + M_3 \quad \text{كالتالي:}$$

**الشكل رقم 13 :** عرض النقود وفق السياسة النقدية للدولة .



هذه المعادلة تعبر عن التجمعات النقدية التي تقابل قوة الطلب داخل اقتصاد الدولة حسب المعادلة

$$Y = C + I + S + G + (X - M) \quad \text{التالية}$$

بحيث الورقة النقدية أصبحت بديلا عن القطعة الذهبية أو الفضية، ورصيد الحساب عوض الورقة

النقدية، وقيمة وزن المعدن النفيس استبدلت بفكرة الدين المحتفظ به لدى البنك المركزي، ثم عند البنك

التجاري (العملة الكتابية)، في هذه الحالة نستطيع تمييز بين كتلتين نقديتين<sup>6</sup>:

- عملة البنك المركزي. عملة البنوك التجارية.

عملة البنك المركزي تسمى "القاعدة النقدية" وهي تحتوي على:

1. الورقة النقدية.

2. العملة الفرعية (القطع)

3. الأرصدة الدائنة لحسابات البنوك والمؤسسات المالية.

<sup>6</sup> - د. مجيد عبدالقادر - الشامل لتقنيات أعمال البنوك - دار الخلدونية 2013 ص 85.

إن عملة البنوك التجارية تضاف إلى القاعدة النقدية مما يشكل الكتلة النقدية للاقتصاد على الشكل التالي:

التجهيزات النقدية :  $M_1$

الكتلة النقدية :  $M_2$

السيولة الاقتصادية :  $M_3$

ماذا تعني هذه الأجزاء للكتلة النقدية؟ هي العرض النقدي  $(M_0)$  الذي يكون وسائل الدفع الذي تستعمل في الاقتصاد الوطني والذي يقابل الدخل الإجمالي  $(y)$ .  
 $M_1$ : وسائل الدفع الفورية، المتمثلة في وسائل الدفع الائتمانية<sup>7</sup> (قطع نقدية + أوراق نقدية) وكما تسمى نقود قانونية.

$M_2$ :  $M_1$  + حسابات الدفترية النظرية + الحسابات الجارية وتصاميم الادخار والتوفير المفتوحة لدى البنوك + الودائع ذات الأجل + سندات الخزينة أو الصندوق.  
 $M_3$ :  $M_2$  + الأموال المودعة في صناديق التوفير + سندات الخزينة المودعة احتماليا لدى صناديق التوفير.

والجدول التالي يبين لنا كيفية تقابل أجزاء الكتلة النقدية لمكونات الدخل الإجمالي لدولة، قصد تمكين البنك المركزي من ضبط سياسته النقدية.

---

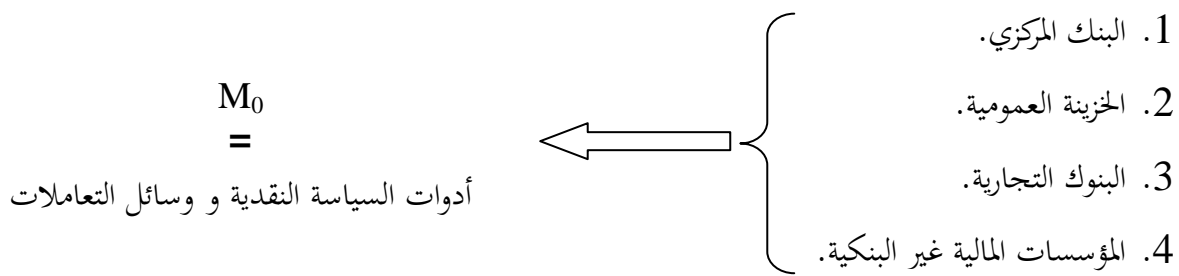
<sup>7</sup> : les moyens de paiements fiduciaires.

**جدول رقم 01 : تناظر أجزاء الكتلة النقدية ، و أجزاء الطلب الكلي للاقتصاد الوطني**

$M_3$	$M_2$	$M_1$	$M_0$ / $Y$
	الحسابات الجارية والإدخارية	وسائل الدفع الائتمانية الفورية	$C$
الأموال المودعة في صناديق الإدخار سندات الخزينة	حسابات وإدخارية		$S-I$
ضرائب ورسوم على $\times$ التوظيفات المالية	إقتطاعات $\times$ التوظيفات المالية	إقتطاعات $\times$ المعاملات اليومية	$G$
رصيد ميزان المدفوعات			$(X - M)$

الجدول مستنتج من الدراسة .

من خلال الجدول السابق نستنتج أنه لا يتم توافق كلي بين أجزاء الكتلة النقدية وأجزاء الطلب الكلي إلا إذا تم ضبط السياسة النقدية من طرف البنك المركزي وبطريقة مستقلة عن سلطة إدارة الحكومة، باعتبار أن نشأة النقود يرجع إلا أربعة دوائر رسمية في الاقتصاد هي:



إذا عرض النقدي من  $(M_2)$ ، خاضع إلى حجم المعاملات التجارية التي تتم يوميا في سوق السلع  $(M.P)$ <sup>8</sup>، بحيث حجم المعاملات التجارية نرمز لها بـ  $(VT)$  (Volume de Transaction)، والتي يقابلها في السوق النقدي  $(MS)$  (Monnaie Scripturale) الذي يقابله أرصدة الحسابات الجارية

<sup>8</sup>: Marché des produits.

في البنوك التجارية. التوازن الذي يهدف إليه البنك المركزي داخل السوق النقدي من لحظة إلى أخرى هو

$$M.S = V.t$$

M : Monnaie

S : Scripturale

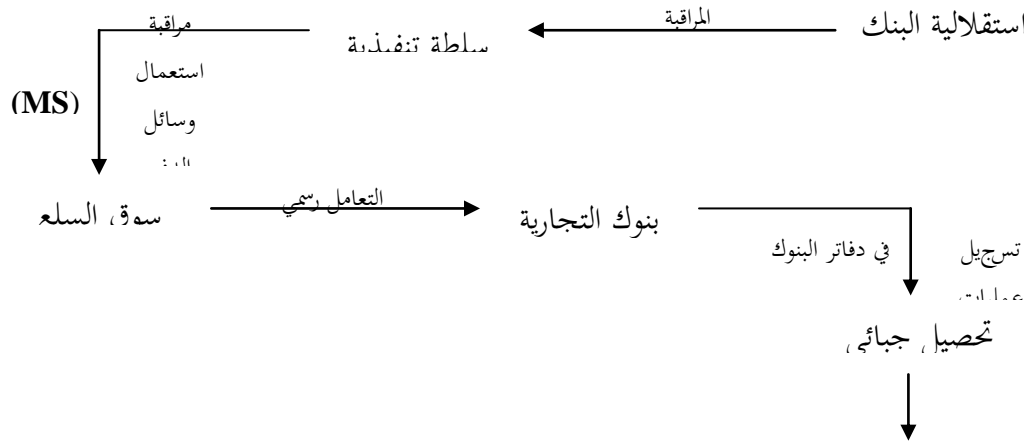
V : Volume

T : transaction

إذن M.S هو جزء من ( $M_2$ )، عرضها يتحدد وفق حجم المعاملات التجارية<sup>9</sup> التي تحدث في سوق السلع. بحيث  $M.S^{10}$  النقود الكتابية تعتبر دالة بالنسبة لحجم المعاملات التجارية (V.t) وفق الصياغة الرياضية التالية:

$$f(ms) = vt \text{ ..... "صيغة مستنتجة من التحليل" .}$$

— درجة استقلالية البنك المركزي عن قرارات السلطة التنفيذية والتشريعية، تظهر في تسيير سوق السلع بطريقة غير مباشرة، وهذا بإرغام السلطة التنفيذية على مراقبة المعاملات التجارية داخل سوق السلع، من جانب عمليات الدفع واستعمال وسائل الدفع الكتابية، التي تلزم المتعاملين الاقتصاديين على التعامل مع البنوك التجارية من جهة ، و استعمال الفاتورة في عملية البيع والشراء التي تساعد مصالح الضرائب على التحصيل الضريبي كما هو موضح في التمثيل البياني التالي :



القضاء على السوق الموازية داخل الاقتصاد، الذي تستعمل فيه السيولة النقدية ( $M_1$ ) .

<sup>9</sup> -FREDIC. M.-2007 , « Monnaie ,banque et marchés financiers » ,éd : nouveaux horizons France ARS Paris , P70.

<sup>10</sup>: Monnaie scripturale

— النقود الكتابية من شيك وأوامر لتحويل وأوامر لدفع، التي تقابلها ودائع البنكية جارية.

#### رابعا - دور البنك المركزي في تنظيم آليات نقل السيولة النقدية في نشاط اقتصادي حر :

هدف البنك المركزي في تجسيد السياسة النقدية إما عن طريق تغيير كمية النقود أو عن طريق تغيير سعر

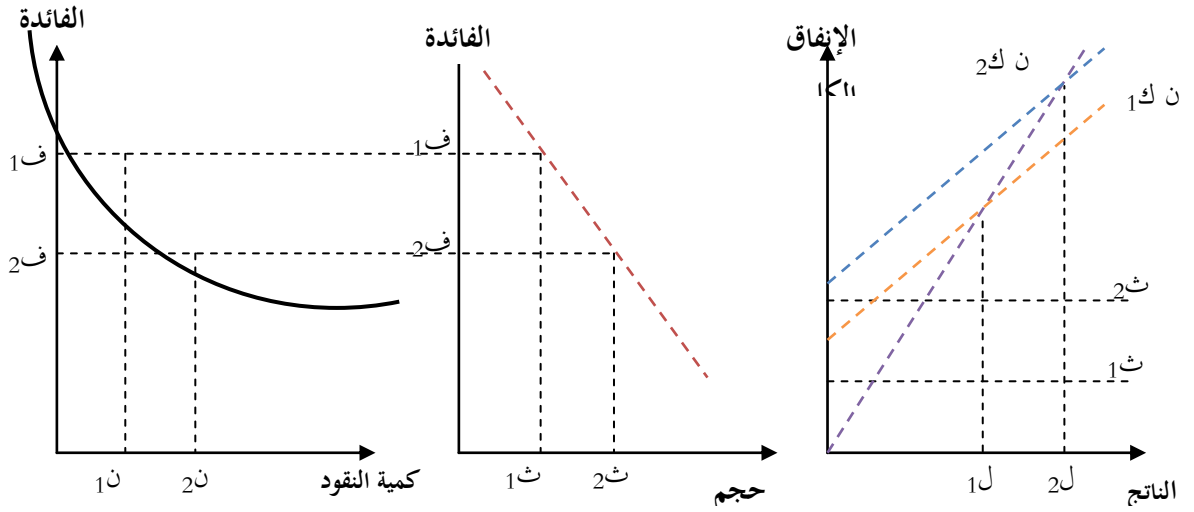
الفائدة في الاقتصاد، وذلك للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من جانبين :

- على مستوى التحليل الكلي: توازن الدخل الكلي، بتقسيم الاقتصاد إلى قطاع حقيقي (سلعي) قطاع نقدي.

- على مستوى التحليل الجزئي: آليات وقنوات التأثير النقدي.

#### 1-3- أثر قيام البنك المركزي بتطبيق سياسة نقدية باستخدام كمية النقود كأداة لهذه السياسة :

الشكل رقم 03 : إنتقال أثر الزيادة في عرض النقود إلى كل من الإنفاق الكلي والناتج الكلي.

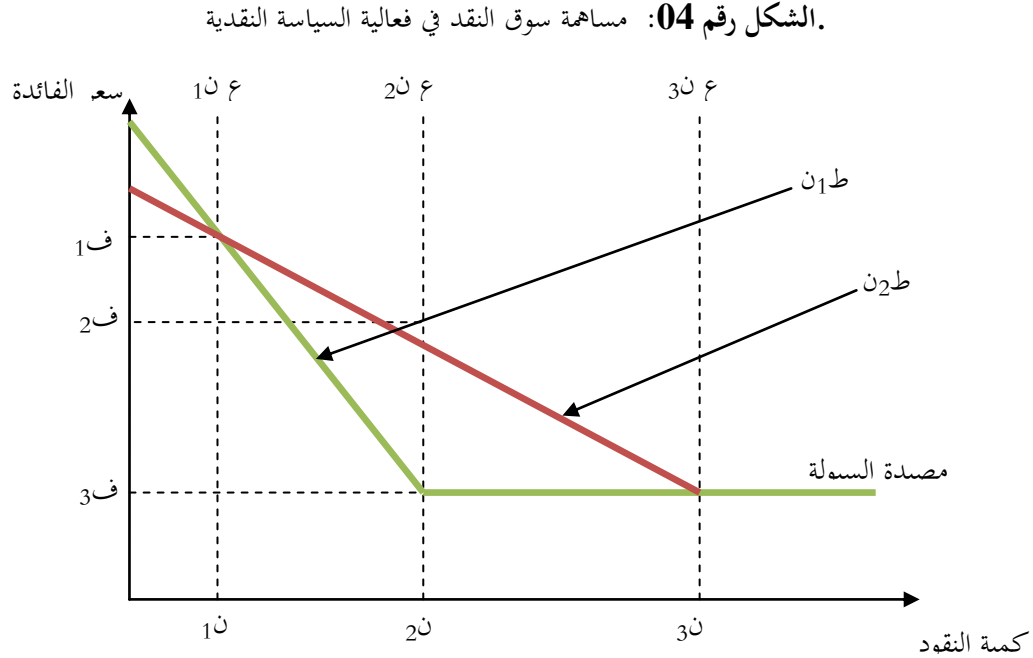


مصدر: محمد عزت عزلان- إقتصاديات النقود والمصارف- ص: 232.

إن فعالية السياسة النقدية (في حالة زيادة كمية النقود) تقاس من خلال ثلاثة مستويات متصلة تبدأ بمقدار الأثر على سعر الفائدة في سوق النقود<sup>11</sup>. فكلما زاد انحدار منحنى الطلب على النقود، كلما كان انخفاض سعر الفائدة أكبر، انتقل هذا الأثر إلى دالة الطلب على الاستثمار كبير المرونة بالنسبة

<sup>11</sup> - MISHKIN FREDIREC -2007 « Monnaie , banque et marchés financiers » Ed Nouveaux horizons ARS . Paris P 14.

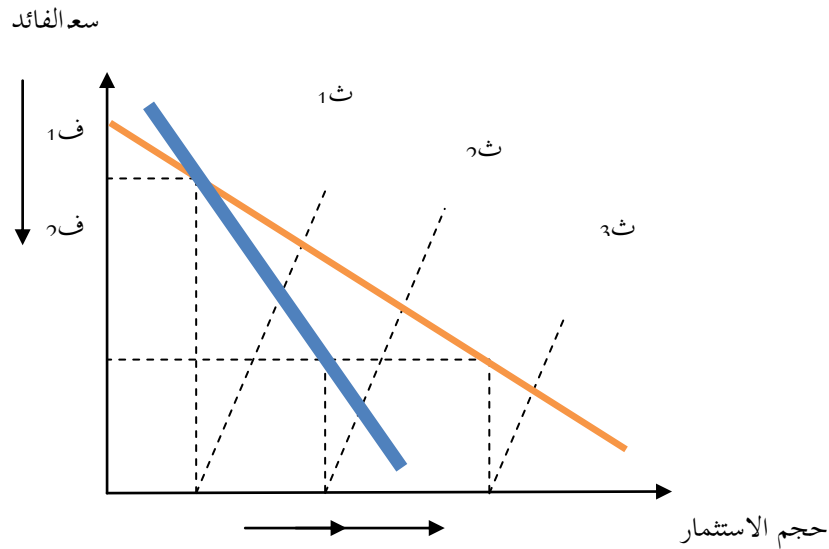
للتغيرات في سعر الفائدة، ويزيد من فاعلية هذه السياسة ارتفاع قيمة ميل دالة الإنفاق الكلي، وبالتالي يمكننا تحديد مدى مساهمة سوق النقد في فعالية السياسة النقدية وهذا ما يبينه المنحنى (رقم 4) الموالي:



في الشكل رقم (4) يتحدد توازن سوق النقد أولاً عند (أ)، عندما يتساوى عرض النقود أولاً (ع ن 1) مع كل من (ط1ن) و(ط2ن) وذلك عند سعر فائدة توازني (ف 1)، وبذلك حدد عرض النقود (عديم المرونة مع سعر الفائدة) رصيد النقود في الاقتصاد، بينما حدد عرض النقود في الاقتصاد (عديم المرونة مع سعر الفائدة)، رصيد النقود في الاقتصاد، بينما حدد الطلب على النقود سعر الفائدة التوازني في سوق النقود. وبالتالي يكون سعر الفائدة التوازني عندما يكون عرض النقود (ع ن 2) هو (ف 2) بالنسبة لمنحنى الطلب على النقود (ط1ن) و(ف 3) بالنسبة لمنحنى الطلب على النقود (ط2ن)، وهو ما يعني أن فعالية السياسة النقدية تزداد مع زيادة انحدار منحنى الطلب على النقود، وكذلك تنعدم فعالية سلوك البنك المركزي بتطبيق سياسة نقدية توسعية في حالة منحنى الطلب على النقود لانحائي المرونة بالنسبة لسعر الفائدة (حالة نظرية الطلب على النقود تتجه فيها الزيادة في كمية النقود في الاقتصاد إلى الاكتناز، حيث يتوقع الأفراد وصول سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له فيما اصطلح على تسميته بمصبدة السيولة، وفي هذه الحالة يتوقع الأفراد أن يعكس انخفاض سعر الفائدة ارتفاعاً في أسعار الأوراق المالية ومنها السندات، وطالما أن أسعار الفائدة قد وصلت إلى أدنى مستوى لها، فإن أسعار السندات قد وصلت إلى أعلى سعر لها، ومن ثم من المتوقع أن تتجه أسعار السندات إلى الانخفاض مسببة خسارة

مالية لحائزها. في معظم الأحوال تتجاوز عائد الفائدة على السند بحيث يصبح حائز السند متحملاً خسارة صافية، وهو ما يسعى المستثمرون في الأوراق المالية إلى تجنبه وذلك بالاحتفاظ بالزيادة في الأصول النقدية التي طرحتها السلطة النقدية في التداول خارج الجهاز المصرفي عاطلة دون استخدام، علاوة على اتجاه المحتفظين بالسندات المتوقعين اتجاه أسعارها إلى الانخفاض إلى التخلص منها بالبيع لتجنب تحمل الخسارة الرأسمالية المتوقعة، ولكن السوق يحوي أفراداً يعتقدون أن أسعار السندات منخفضة وبالتالي يسعون إلى شرائها سعياً إلى جني أرباح في حالة تحقق توقعاتهم. المستوى الثاني المؤثر في درجة فعالية السياسة النقدية هو رد فعل في سوق الاستثمار، فسر الفائدة يمثل معدل تكلفة الاقتراض للقيام بالاستثمار بالنسبة لطالبي القروض، وتكلفة الفرص البديلة لأصحاب الأموال المستخدمة في نشاط استثمار انخفاض سعر الفائدة يخفض من تكلفة الحصول على الأموال، ومع ثبات بيئة التوقعات فإن معدل الكفاءة الحدية للاستثمار يصبح أعلى من معدل تكلفة الحصول على الأموال، وهو ما يسمح بزيادة حجم الاستثمار لجني أرباح أكثر. درجة فعالية سوق الاستثمار يعبر عنها درجة مرونة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة، فكلما كان منحنى الطلب على الاستثمار أقل انحدار كلما زادت فعالية انخفاض سعر الفائدة بزيادة كمية الاستثمار، وهو ما يوضحه المنحنى الموالي:

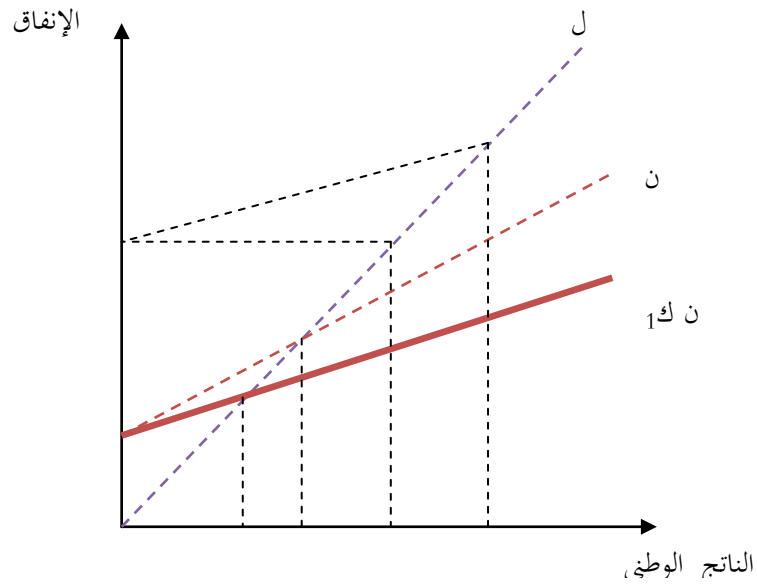
**الشكل رقم 05 :** أثر انخفاض سعر الفائدة على حجم الاستثمار في حالة زيادة تسطح أو زيادة انحدار منحنى الطلب على الاستثمار.





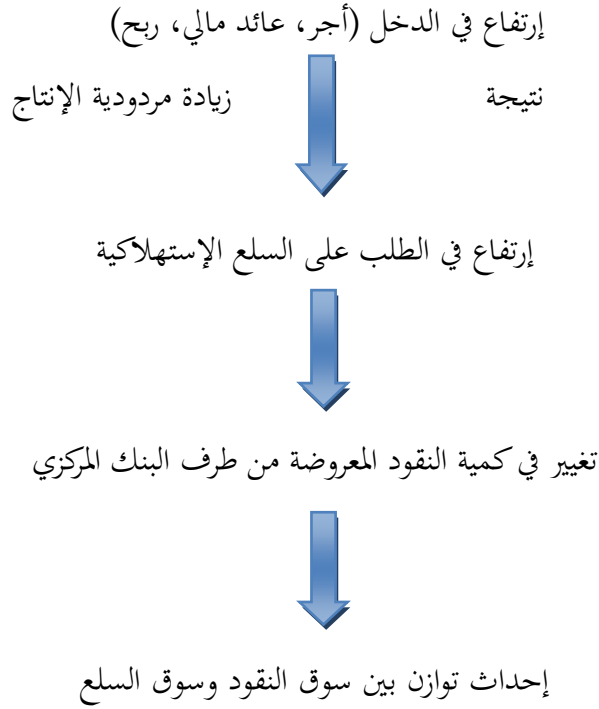
المستوى الثالث المؤثر في فعالية السياسة النقدية هو الميل الحدي لدالة الإنفاق الكلي كلما زادت فعالية السياسة النقدية من خلال مقدار التغير في مستوى الدخل الكلي عند التوازن. هذا هو ما يوضحه المنحنى الموالي .

**الشكل رقم 06 :** الميل الحدي لدالة الإنفاق الكلي كلما زادت فعالية السياسة النقدية من خلال مقدار التغير في مستوى الدخل القومي عند التوازن.



وهذا ما يبينه لنا التمثيل البياني التالي<sup>12</sup>:

<sup>12</sup> - مستنتج من التحليل



هذا التوازن الاقتصادي الذي كان نتيجة الزيادة في الطلب على النقود لغرض رفع من الأجور أو عوائد المالية، كان لغرض مواجهة الزيادة التي حدثت في سوق السلع نتيجة لحدوث نمو اقتصادي داخلي الذي تسبب في رفع من الدخل الوطني. إن هذا التوازن يعتبر في التحليل الاقتصادي توازنا منطقيًا لسبب واحد هو أن تدخل البنك المركزي في الزيادة لعرض النقود يقابله نمو اقتصادي داخلي يظهر في سوق السلع عن طريق الزيادة في عرض السلع الاستهلاكية، وفي هذه الحالة يكون تغيير في كمية النقود المعروضة من طرف البنك المركزي.

هذا التحليل الاقتصادي تقوم عليه النظرة الكلاسيكية في التحليل الكلي على أساس ستة مبادئ أساسية تشكل هيكل النظرية وهي:

– **المبدأ الأول:** أن العرض يخلق الطلب المساوي له عند مستوى من العملة، وبالتالي لا بد على السلطات النقدية من مواجهة هذا الوضع عن طريق الزيادة في عرض النقود، التي تمثل جهد القدرة الشرائية للعمالة، قصد مواجهة الإنفاق الاستهلاكي.

— **المبدأ الثاني:** أن العرض يتجه تلقائياً نحو تحقيق توازن التشغيل الكامل، بمعنى أن توازن سوق السلع، الذي يحتوي على ثلاث متغيرات أساسية هي الاستهلاك والادخار والاستثمار، يتجه نحو خلق ثروة مالية والتي يعيد استغلالها بطريقة غير متناهية وقصد إحداث توازن.

لكن تحليلنا لهذا المبدأ يتوقف على تغيير في كمية النقود المعروضة من طرف البنك المركزي بغية مرافقة التغيير في قوة عرض السلع داخل السوق.

— **المبدأ الثالث:** تساوي الأجر الحدي مع الإنتاجية الحدية للعمل، ويحكم هذا المبدأ الطلب على العمل، وهو ما يحدث من جانب المنظمين و أرباب العمل، الذين يشرفون على تنظيم سوق العمل، مع إحداث التوافق بين الأجر الحدي للعامل مع الإنتاجية الحدية للعمل.

إن التحليل لهذا المبدأ يقوم على محاربة ظاهرة التضخم داخل اقتصاد الدولة، مع إحداث تغيير حقيقي في كمية النقود المعروضة من طرف السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي<sup>13</sup>، وهذا على أساس أن:

**الأجر الحدي للعمالة = الإنتاجية الحدية للعمل.**

وبهذه الطريقة قد يتمكن البنك المركزي من اكتساب لاستقلالية نقدية، بعيدة عن كل ضغوطات السلطة التنفيذية والتشريعية.

— **المبدأ الرابع:** تساوي الأجر الحقيقي مع المشقة الحدية للعمل ويحكم هذا المبدأ عرض العمل وهو ما يتم من جانب العمال.

— **المبدأ الخامس:** أن الفائدة هي ثمن الادخار، بمعنى أن السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي تكون تتماشى وسلوك الأفراد وهذا حسب البيان التخطيطي التالي:

الزيادة في دخل الأفراد (أجور - عوائد مالية) ← ادخار

بمعنى أن كلما زاد دخل الأفراد، أدى الأمر بهم إلى البحث على الادخار مع توظيف أموالهم مقابل الحصول على عوائد مالية عالية. إن دور البنك المركزي كسلطة نقدية مستقلة، في هذه الحالة هو تثبيت معدلات الفائدة عند مستوى يخدم اقتصاد الدولة مع مراعاة المعتقدات الدينية كالتى تحرم قطعاً التعامل بمعدلات الفائدة، و في هذه الحالة يلجأ البنك المركزي في وضع معدلات فائدة تساوي الصفر بغية تشجيع الادخار العمومي، وتوجيهه نحو الأسواق المالية (البورصة)، قصد الاستثمار في الأوراق المالية التي

<sup>13</sup> - SERRA DANIEL 1982 « monnaie, inflation et croissance.» préface de Raymond courbis –Economie Paris.p56.

يتحدد سعرها داخل السوق المالي وبطريقة تلقائية وهذا ما جاء به المبدأ السادس لنظرية الكلاسيكية ، و إعطاء فرص الاستثمار للبنوك الإسلامية التي تتجاوب مع الشريعة الإسلامية ، و بهذا العمل يكون البنك المركزي في الدول الإسلامية قد شجع على جلب الادخار العمومي الذي يرغب أصحابه في الابتعاد على الربا.

— المبدأ السادس: أن حركة سعر الفائدة التلقائية تضمن لنا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار، وهو ما يعتبر شرطا أساسيا لصحة قانون ساي. لكن مع مرور الزمن الذي لعبت فيه البنوك والمؤسسات المختصة في منح القروض دورا رياديا في تمويل النشاط الاقتصادي بصفة عامة. واعتبر النظام البنكي آنذاك أساس قيام اقتصاد السوق، لما توصل إليه من ميكانيزمات وتقنيات زادت التطورات التكنولوجية والإعلامية فعالية ومرونة. معادلة الادخار في سوق السلع تتحدد، وفق متغيرين أساسيين هما الدخل (Y) ومعدل الفائدة (i) فدور البنك المركزي في تحديد كل واحد منهما يرجع إلى السياسة النقدية المطبقة. فكلما كان يتمتع باستقلالية عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية للدولة، فإنه يتمكن من التحكم في المتغير (Y) على أن تساوي الأجر (الحدي) مع الإنتاجية الحدية للعمل، ويحكم هذا المبدأ على أساس التوازن في سوق العمل بين العرض النقدي والإنتاجية الحدية للعمل. وبهذا الشكل يكون البنك المركزي قد تفادى ظاهرة العرض النقدي بدون مقابل أو عرض النقدي أكبر مما يقدمه العامل من إنتاجية حدية. أما تأثير المتغير الثاني المتمثل في معدل الفائدة (i)، على سياسة النقدية للبنك المركزي، نشترط دائما استقلالية البنك المركزي في اتخاذ القرار، باعتبار أن معدل الفائدة يقي المتغير المستقل في دالة الادخار بمعنى كلما ارتفع معدل الفائدة ارتفع معه معدل الادخار، وفي هذه الحالة جميع الأفراد يفضلون توظيف أموالهم بالبنوك قصد الحصول على عوائد مالية مرتفعة، في هذه الحالة قد يستفيد البنك المركزي من عدة مزايا تنشأ من خلال إتباع هذه السياسة و هي:

1. جذب الادخار العمومي الموجود عند الأفراد وإدماجه ضمن السيولة النقدية التي يستفيد منها الاقتصاد الوطني.
2. التحكم في تسيير السيولة النقدية ( $M_1$ )، من طرف البنك المركزي واستعمالها في عمليات نظام الدفع المصري.
3. الابتعاد عن الإصدارات الجديدة للسيولة النقدية وكذا أزمة السيولة في شبائيك البنوك التجارية.
4. محاربة التعاملات التجارية بالسوق الموازية.

## خامسا - محددات استقلالية البنك المركزي :

يفترض " نموذج كيوكرمان " بأن تفويض السياسة النقدية جزئيا إلى البنوك المركزية المستقلة يستخدم كوسيلة تعهد "جزئي"، وعن طريق تحديد أهداف البنك المركزي بأسلوب أكثر أو أقل أحكاما وبمنحه سلطات كبيرة أو صغيرة يحدد من خلاله السياسيين مدى تعهدهم تجاه هذه اللائحة السياسية وهذا الإجراء يؤدي إلى مزيد من مصداقية السياسة النقدية، والتي تعكس بدورها توقعات تضخم أقل (سوق رأس المال) وطلب أجور معتدل ومن وجهة نظر السياسيين فإن الموازنة بين المصداقية والمرونة في تحديد السياسة النقدية تعتمد على ملائمة العديد من العوامل السياسية والاقتصادية لتفويض السلطة وتحديد الدرجة المرجوة من الإدارة الذاتية للبنك في الدولة<sup>14</sup>، وحسب التحليل السابق يمكننا تحديد محددات استقلالية البنك المركزي التي يمكن تصنيفها كما يلي:

### 1-5- استقلالية البنك المركزي والتضخم والإنتاج والاستخدام<sup>15</sup>:

لقد أثبتت الدراسات الاقتصادية، الخاصة باستقلالية البنك المركزي، أنه كلما كان البنك المركزي مستقلا و بعيدا عن الضغوط السياسية سواء من جانب الحكومة أو السلطة التشريعية، فإن السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في هذه الحالة سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على استقرار مستويات الأسعار. أجريت بعض الدراسات التي تبحث عن العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم، ومن ضمن هذه الدراسات دراسة لكل من باد وباركين Bade and Parkin بعنوان "قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية". استخدم المؤلفان بيانات 12 دولة، كل من دول العالم والتي تتمتع باقتصاد متطور وقوي، منها الولايات المتحدة واليابان و 10 دول من أوروبا الغربية، وهذا لإجراء بحوث اقتصادية حول استقلالية البنك المركزي ومعدل التضخم، من خلال التأثير المالي من قبل الحكومة على البنوك المركزية، حيث حددت درجة هذا التأثير من خلال مقدرة الحكومة على التأثير على مرتبات أعضاء مجلس الإدارة البنك المركزي ومقدرة الحكومة في ميزانية البنك وتوزيع الأرباح كذلك تم استخدام مقياس آخر هو درجة تأثير الحكومة على سياسة البنك المركزي، وذلك خلال مقدرة الحكومة على تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي وعزلهم وعدد ممثلي الحكومة في

<sup>14</sup> - السويدي محمد س. - 2010 "استقلالية البنوك المركزية" الدار الجامعية ، إسكندرية مصر ص 54.

<sup>15</sup> - نفس المرجع السابق: السويدي محمد س "استقلالية البنوك المركزية" ص 55.

مجلس إدارة البنك المركزي وصل يحق لهم التصويت أم لا، وإذا ما كان القرار النهائي لإقرار السياسة النقدية بيد البنك المركزي أو بيد الحكومة. أثبتت نتائج الدراسة أن الاستقلالية المالية للبنوك المركزية والمحسوبة عن طريق درجة التأثير المالي لم تؤثر في معدلات التضخم، بمعنى آخر لم يكن هناك علاقة واضحة بين درجة الاستقلالية المالية لبنوك المركزية ومعدلات التضخم، أما بالنسبة للعلاقة بين درجة استقلالية سياسة البنوك المركزية والناجحة عن تأثير الحكومة على سياسة البنك، ومعدلات التضخم فقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين الاثنين، وهي علاقة عكسية بمعنى أن ارتفاع درجة استقلالية البنك المركزي تكون مصحوبة بمعدلات التضخم منخفضة والعكس صحيح، وكمثال على ذلك أظهرت نتائج الدراسة أن معدلات التضخم في كل من ألمانيا وسويسرا والتي تتمتع بنوكها المركزية بأعلى درجة من الاستقلالية كانت المعدلات هي أقل معدلات دول المجموعة تم دراستها<sup>16</sup>.

أما في دول العالم الثالث، السائرة في طريق النمو فإنه مازال هناك هيمنة من السلطة التنفيذية على قرارات البنك المركزي التي أصبحت تنعكس سلبا على معدلات التضخم، بحيث عدم استقلالية البنك المركزي في هذه الدول، يؤدي مباشرة إلى ارتفاع معدلات التضخم مثل حالة الدولة الجزائرية التي هيمنت الحكومة عن طريق الخزينة العمومية على البنك المركزي منذ الاستقلال حتى نهاية الثمانينات، أين أجبرت الدولة الجزائرية باتخاذ قرار فصل بين السلطات الدولة النقدية والتشريعية والتنفيذية، عن طريق تشريع قانون النقد والقرض 90-10 في 24 أبريل 1990. جاء هذا القانون ليحسد مكانة البنك المركزي كسلطة نقدية تتمتع باستقلالية تامة عن الحكومة من ناحيتين الأولى من ناحية السلطة النقدية واتخاذ القرار في تنظيم الشؤون النقدية والثانية من ناحية الاستقلالية المالي حسب المادة 9 من أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 غشت سنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض. والذي جاء ليعزز مكانة البنك المركزي في الحرص على الشؤون النقدية لدولة. وقد أستحدث في الأمر المذكور أعلاه، ضمانات للدوائع، والتي لم يتحدث عليها القانون 90-10 في بداية تشريعه، بل أضيفت المادة 118 في الباب الخامس من الأمر رقم 03-11 المذكور سابقا، وجاء نص هذه المادة ليجبر البنوك التجارية وبنوك الدوائع على المشاركة سنويا في تمويل صندوق ضمان الدوائع المصرفية بالعملة الوطنية الذي يتكلف بتسييره بنك الجزائر ، مجددا علاوة ضمان ودائعها بنسبة 1% على الأكثر من مبلغ ودائعها سنويا. جاء هذا النص القانون ليعزز مكانة البنك المركزي داخل الإقتصاد الجزائري، وخاصة بعد الإفلاس والانهيار الذي عرفته

<sup>16</sup> -نبيل حشاد -1997 " استقلالية البنوك المركزية" / مجلة البنوك، العدد 7، مارس ، ص64، - مأخوذ من المرجع السابق ص56 .

مؤسستين ماليتين ذات طابع خاص، بنك الخليفة والبنك التجاري الجزائري، وراح خلال هذا الإفلاس حقوق المدخرين من ودائع بنكية.

إن علاقة البنك المركزي بمعدلات التضخم، علاقة قائمة ووطيدة، بحيث معدل التضخم هو ظاهرة اقتصادية تدل على الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والذي ينجم عن زيادة المعروض النقدي مقابل انخفاض المعروض السلعي، إذ يؤدي هذا الاختلال ما بين قوى العرض والطلب إلى آثار سلبية على كل من مستوى الإنتاج والاستخدام في أي اقتصاد بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود وارتفاع الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم انخفاضه وانخفاض الاستخدام. إن وجهة نظر Fridman، هو أنه إذا كانت المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم في المجتمع اقتصادي يتطلب أن ينمو الناتج الوطني الصافي لهذا المجتمع في المتوسط بمقدار ما بين 5% و6% سنويا، فإن زيادة كمية المعروض من النقود سنويا بنفس النسبة (5%-6%) سيجنب المجتمع التعرض للتقلبات الاقتصادية. لذا فإن البنك المركزي تبنى هدف تحقيق الاستقرار في المستويات العامة للأسعار وخاصة في المدى الطويل، لأن هذا يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وكذلك التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات والذي تكون له نتائج هامة هي تحقيق النمو الاقتصادي<sup>17</sup>. ومن خلال ذلك يتضح أن إتباع البنك المركزي سياسة سليمة سواء كانت نقدية أو مالية يستلزم زيادة عرض النقد بمعدل إمكانية المحافظة عليه والفترة غير محددة وبدون تضخم مع بقاء الضرائب والإنفاق على مستوى يحقق توازن الميزانية بمستوى مرتفع من الاستخدام. وهذا الأمر سيؤدي إلى توقف الأفراد عن توقع التضخم الدائم. بمفهوم آخر وأكثر فهما أنه عندما تكون معدلات التغير (الارتفاع) في مستوى العام للأسعار أكبر من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي فإنه يترتب على ذلك ظهور الاتجاهات التضخمية في الإقتصاد وهناك علاقة عكسية فكلما إرتفع المستوى العام للأسعار انخفضت قيمة النقود وهنا يبرز دور البنك المركزي عند ظهور هذه الاتجاهات التضخمية فعليه أن يتبع سياسة انكماشية لغرض تخفيض عرض النقد.

وهناك خمس خطوات يوضحها الاقتصادي ساميلسون حول دور البنك المركزي في التأثير على التضخم والإنتاج متمثلة في الآتي:

<sup>17</sup> - الدوري زكريا - السامرائي يسرى - 2005 "البنوك المركزية و السياسات النقدية" دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان الأردن ص 137.

- التغيير في احتياجات الأفراد من خلال التأثير على عمل المصارف مع بعضها البعض.
  - تحكم في عرض النقد ومن خلاله تأثيره على الأسواق المالية.
  - التغييرات في أسعار الفائدة المرتبطة بعملية التمويل وأسعار الائتمان المرتبطة بالودائع.
  - تغيير الطلب الكلي استجابة لتغيير أسعار الفائدة.
  - مدى استجابة التغيير في الإنتاج والاستخدام والتضخم.
- ومن هنا يبرز الدور الأساسي الذي يحققه البنك المركزي في تحقيق التوازن الداخلي، من خلال تحكمه بأدوات تهدف إلى معالجة الآثار السلبية في الاقتصاد، واتخاذ كافة الوسائل والتدابير اللازمة والكفيلة بإعادة التوازن الداخلي فيه علماً بأن عدم استخدام الوسائل المناسبة سوف تؤدي إلى نتائج غير مرضية وإلى تكاليف كبيرة على النشاط الاقتصادي، وهذه النتائج سوف تولد آثار سلبية على المستويات الأخرى للاقتصاد الكلي.
- من هذا التحليل نستنتج أن مهمة البنك المركزي على الصعيد الداخلي هو المحافظة على تحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة و تحقيق مستوى عالي من الاستخدام وخفض معدلات البطالة و المحافظة على اعتدال المستوى العام للأسعار.

## 2-5 - استقلالية البنك المركزي وعجز الموازنة العامة:

هناك بعض الدراسات التي أجريت حول العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وعجز الموازنات العامة، وذلك من منطلق أن البنوك المركزية ذات الدرجة العالية من الاستقلالية تستطيع أن تقاوم طلبات الحكومة من تمويل عجز الموازنة بإصدار مزيد من النقد أو بيع المزيد من السندات الحكومية أو أذونات الخزنة، بينما لا تستطيع البنوك المركزية ذات الدرجة المنخفضة من الاستقلالية أن تفعل ذلك.

قام (باركين) بإعداد دراسة عن العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وعجز الموازنات العامة في 12 دولة صناعية وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أن كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي تضاءلت درجة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في كل من ألمانيا وسويسرا خلال فترة الدراسة (1955-1983) بلغ تقريباً صفر. وهذا ما يفسره تطور النمو الاقتصادي وانعكاسه على تطور الناتج المحلي سنة بعد سنة، والذي يجنب الحكومة الوقوع في عجز الموازنة العامة.



لكن من خلال دراستنا لاستقلالية البنك المركزي وعجز الموازنة العامة للحكومة، استنتجنا أن هناك انفصال تام بين الظاهرتين، على أساس أن عجز في الموازنة العامة للحكومة، ظاهرة لا يتحكم فيها البنك المركزي قدر ما تتحكم فيها الحكومة عن طريق ضبط الإيرادات ونفقات الموازنة العامة. و يبقى دور البنك المركزي دور إرشادي وتوجيهي للسياسة الحكومة، مع وضع حد للقروض الموجهة للعجز. و هذا ما فعله الاتحاد الأوروبي سنة 1999 عندما أراد توحيد العملة الأوروبية تحت عملة واحدة الأورو EURO، أقر قوانين ترغم على دول الاتحاد ضبط معدلات التضخم إلى نسبة أقل من 1% مع ضبط عجز الموازنة العامة لدولة إلى 0%، و قد استطاعت كل من دولة لكسمبورغ ودولة ألمانيا الالتزام بشروط الاتحاد الأوروبي آنذاك. هذه الشروط كانت تمهيدية لإنشاء البنك المركزي الأوروبي باستقلالية تامة. إن إعداد الموازنة العامة يخضع لشروط مسبقة، قد تأخذها السلطة المكلفة بإعدادها بعين الاعتبار، وهذا على أساس أن الدولة تستطيع أن تؤثر في الاستهلاك الوطني، وكذا توزيع الدخل بين مختلف طبقات المجتمع، و من جهة أخرى تستطيع الحكومة أن تضبط المستوى العام للأسعار، مع تحقيق العدالة الكاملة، وهذا عن طريق التعبئة الكاملة للقوى الاقتصادية المستخدمة، والتي تساهم في زيادة الدخل القومي مع رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

إن معادلة الطلب الفعال لكنز والتي تحل في مكان الدخل الإجمالي يفسر التحليل السابق:

$$Y = C + S + I + G + (x - m)$$

على أساس أن الموازنة العامة في الدولة تعكس المستوى الدخل الإجمالي خلال السنة الجارية، أو مجرد إلقاء نظرة فاحصة على الميزانية العامة للدولة، يسمح بتقييم ومعرفة حالة الاقتصاد وظروفه، ميزانية الدولة مرآة عاكسة لحالة الاقتصاد حسب الحالات التالية:

- نفقات استثمارية كبيرة (I)  $\Leftarrow$  اقتصاد في مرحلة النمو.
- نفقات اجتماعية كبيرة (G+C)  $\Leftarrow$  اقتصاد في حالة ركود (كساد).
- وعاء ضريبي واسع ونظام ضريبي محكم  $\Leftarrow$  دولة متقدمة.
- وعاء ضريبي ضعيف ونظام ضريبي غير محكم  $\Leftarrow$  دولة متخلفة.
- ارتفاع الضرائب مع ثبات المستوى العام للأسعار  $\Leftarrow$  تضخم.
- انخفاض الضرائب مع ثبات المستوى العام للأسعار  $\Leftarrow$  كساد.

من خلال الحالات السابقة يتضح لنا أن عجز الموازنة ينشأ للأسباب التالية:

1/ وعاء ضريبي ضعيف ونظام ضريبي غير محكم.

2/ انخفاض الضرائب مع ثبات المستوى العام للأسعار.

هذين الأسباب يؤديان إلى عجز الموازنة العامة، باعتبار أن موارد الميزانية هي التحصيل الضريبي بالدرجة الأولى في اقتصاد الدولة. على هذا الأساس أن تدخل الحكومة في وضع نظام ضريبي محكم مع المتابعة المستمر لتحصيل الضريبي، هو السبب الرئيسي في تجنب وقوع عجز الموازنة العامة، والتي تنعكس سلباً على السياسة النقدية للدولة. إن عجز الموازنة العامة من الظواهر الاقتصادية التي تقلق السلطات النقدية في عملها، وهذا عن طريق زيادة العرض النقدي من جديد ( $M_0$ ) علماً أن مواجهته لعجز في الميزانية العامة للدولة يتمثل في ما يلي:

- إقراض داخلي من طرف البنك المركزي للاقتصاد الدولة (خزينة العمومية) طلب داخلي للعملة الوطنية.

- إقراض داخلي من طرف الجمهور للخزينة العمومية، لغرض جلب الادخار العمومي (بيع

سندات الخزينة مقابل معدلات فائدة)  $\Leftarrow$  طلب داخلي للعملة الوطنية.

- الزيادة في مستوى الضرائب على نشاطات الاقتصادية.

كل الحالات التي تلجأ فيها الحكومة لسد العجز، يسبب لها ارتفاع في معدل التضخم. و من

هذا المنطلق نستنتج أن استقلالية البنك المركزي لا تحد من عجز الموازنة العامة لدولة. بل الإجراءات

الوقائية التي تتخذها السلطة التنفيذية في تنظيم السياسة المالية على الأمد الطويل هي التي تحد من وقوع

الميزانية العامة في عجز. نأخذ على سبيل المثال حالة اقتصاد الجزائري الذي عانى من عجز الموازنة العامة

منذ نهاية الثمانينات بسبب انخيار سعر البترول في الأسواق الدولية، باعتبار أن الدولة الجزائرية تعتمد

على الجباية البترولية في إعداد ميزانيتها بسعر مرجعي خاضع لتقلبات السوق الدولي. كما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم 02 :** خاص بحالة ميزانية الدولة الجزائرية وتأثيرها على السياسة النقدية.

سنوات	1995 - 89	1998-95	1999 - 98	2000-99	2001-00	2011-01
معدل عجز الموازنة	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز (إنشاء صندوق السيادة لضبط الموازنة) <sup>18</sup>
حالة الموازنة	مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع مع زيادة في النفقات العمومية
معدل عجز الموازنة	إقراض خارجي	إقراض خارجي	إقراض داخلي مع الزيادة في الوعاء الضريبي	إصدارات جديدة مع إقراض بنك الجزائر لخزينة الدولة	موارد الجباية البترولية (صندوق ضبط الموازنة)	موارد الجباية البترولية (صندوق ضبط الموازنة)
طريقة معالجة العجز						

من إعداد الباحث. "حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء".

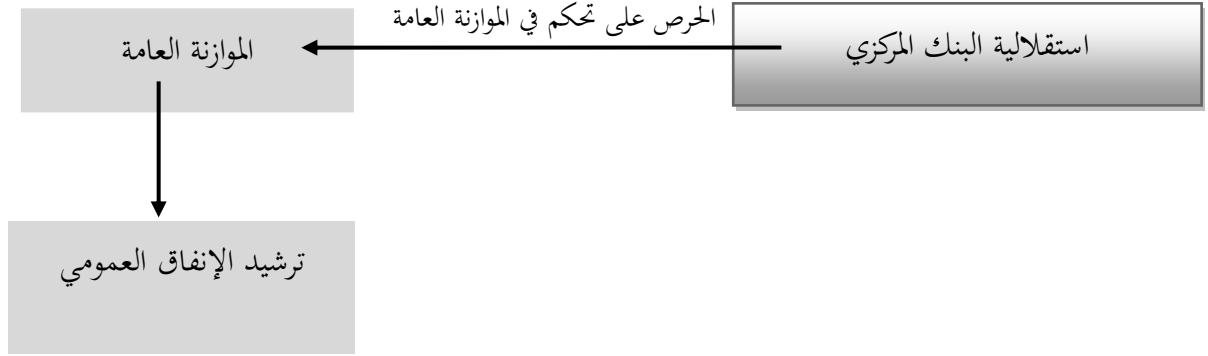
رسالة دكتوراه — بحيح عبد القادر — "تحرير المنظومة المصرفية الجزائرية حتمية اقتصادية و تنافسية"

جامعة سيدي بلعباس. 2012

هل البنك المركزي له علاقة بعجز الميزانية العامة؟ من خلال تحليلنا نستنتج بأن هناك علاقة بين البنك المركزي وعجز الميزانية. بحيث البنك المركزي يتأثر سلبيا بها، عن طريق الزيادة في العرض النقدي الذي يؤدي إلى إرتفاع في معدل التضخم، والعكس صحيح ففي حالة استقلالية البنك المركزي قد توجه السياسة النقدية للدولة عن طريق:

- ترشيد النفقات العمومية من طرف الحكومة مع الحرص على ضبط حساباتها.
- ضبط إيرادات الدولة وصرفها بطرق عقلانية.

<sup>18</sup> - CAROLINE . B. Delacour –2009 « Les fonds souverains Ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale » - groupe Eeyrolles , les echos Editions.



#### سادسا- أثر استقلالية البنك المركزي على التنمية الاقتصادية :

يعتبر دور البنوك المركزية في تمويل التنمية الاقتصادية، من أكثر الموضوعات جدلا بين الاقتصاديين، حيث يرى البعض منهم أن البنوك المركزية يجب أن تقوم بدور هام في تمويل التنمية الاقتصادية، بينما يرى البعض الآخر أن البنوك المركزية يجب أن لا تقوم بهذا الدور بالنسبة للآراء المؤيدة لقيام البنك المركزي بتمويل التنمية الاقتصادية ، فإنها ترى أنه من أهم الوظائف الرئيسية للمصارف المركزية هي قيام هذه الأخيرة بتمويل التنمية الاقتصادية و هذا واضح من خلال قوانين البنوك المركزية في معظم الدول النامية.

فدور البنك المركزي في إحداث تنمية اقتصادية يتوقف على العوامل التالية:

- 1/ استقلالية البنك المركزي عن دوائر اتخاذ القرار.
  - 2/ اعتناق فلسفة اقتصادية ليبرالية قائمة على الثقة في قدرات قوى السوق على تحريك النشاط الاقتصادي في ظل اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والسلوك الرشيد لكل من المنتج والمستهلك.
  - 3/ ضرورة وجود حجم كاف من المدخرات (بشقيها الوطني والأجنبي) المعروضة وفي الوقت نفسه يقابلها طلب كاف عليها.
  - 4/ إيجاد الإطارات التشريعية والتنظيمية الفعالة من خلال مرونتها وقدرتها على التطور والتكيف المستمر مع المتغيرات الاقتصادية الوطنية والدولية.
- وعلى الرغم من أن قوانين البنوك المركزية في معظم الدول النامية تنص على أن العمل على التوظيف الكامل وزيادة الدخل الوطني ، و هذا يعني قيام البنك المركزي بدور هام في التنمية الاقتصادية، الذي يعتبر من أهم أهداف البنوك المركزية، إلا أنه يلاحظ أن قوانين البنوك المركزية في الدول الصناعية لم تنص على ذلك باستثناء قانون الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة لعام 1937 م الذي نص على إن

تعظيم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للدولة يجب أن يكون الهدف الرئيسي للاحتياطي الفيدرالي وليس تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار أو المحافظة على استقرار سعر الصرف العملة الأمريكية هي الهدف الرئيسي للاحتياطي الفيدرالي، ولكن يجب ألا يفهم أن تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والمحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة الأمريكية ليس من أهداف الاحتياطي الفيدرالي ولكنه يأتي في المرتبة الثانية بعد هدف تعظيم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية<sup>19</sup>. في مجال الحرص على إحداث تنمية اقتصادية، من خلال إسناد له مهام في الاقتصاد الوطني منها:

- تسير احتياط الصرف الأجنبي، وعقلة صرفه فيما يخدم التنمية الاقتصادية ( المعاملات الخارجية).
- الإشراف على عمليات الدفع وتحصيل الأموال من و إلى الخارج والخاصة بعمليات التجارة الخارجية.
- منح رخص التصدير و الإستيراد للمتعاملين الاقتصاديين، وهذا لغرض الحفاظ على أخلاقيات النشاط الاقتصادي وكذا صومعة الدولة الجزائرية مع بقية المتعاملين في الخارج.
- مراقبة البنوك التجارية من خلال عملية توزيع القروض الاستثمارية والاستغلالية و هذا قصد مراقبة السيولة النقدية الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني.
- مراقبة وضبط المعاملات النقدية بين البنوك والمؤسسات المالية، قصد الحفاظ على التوازن بين السيولة النقدية وسوق السلع (LM/PS).
- إن دور البنك المركزي الجزائري تعزز بنسبة معتبرة خاصة عندما شرعت السلطات العمومية قانون 90-10، الذي أحدث قطيعة مع المرحلة السابقة للتسيير الاشتراكي. وتمثل تعزيز دور البنك المركزي في تحريره من القيود المركزية، وفصله عن سلطات دولة، التي هيمنت نوعا ما في اتخاذ قرارات التسيير السياسة النقدية (قانون القرض والنقد) (الأمر 23 أوت 2003 خاص بقانون النقد والقرض).

<sup>19</sup> - زكريا الدوري-2005 " البنوك المركزية والسياسات النقدية " دار اليازوري العلمية للنشر عمان -الأردن- ص138.

## - خاتمة و نتائج البحث :

المهدف السياسة النقدية في الدول المتقدمة هو تثبيت النشاط الاقتصادي عند حد معين من التشغيل الكامل لموارد الإنتاج المتوفرة لدى الدولة و ذلك لمواجهة التقلبات الاقتصادية المتعاقبة و التخفيف من حدتها . أما في الدول النامية التي تبحث عن تنمية اقتصادية سريعة من خلال تشغيل مواردها الإنتاجية ، فإن السياسة النقدية هدفا هو تعبئة أكبر قدر ممكن من هذه الموارد المتاحة لخدمة الاقتصاد الوطني من خلال تطوير النظم النقدية و الائتمانية السائدة و الرقابة على عرض النقود و استخدامات الائتمان المصرفي<sup>20</sup> . و عموما يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في بحثنا و التي نأمل أن تكون توصيات ورقة بحثنا في نفس الوقت :

- 1 - سيطرة الحكومة على الساحة الاقتصادية، مما جعلها تتدخل في الشؤون النقدية للدولة، مع وضع قوانين تحد من حرية استقلالية البنك المركزي، وفي هذا السياق نذكر حالة البنك المركزي في مرحلة الاقتصاد المخطط وقبل تشريع قانون 90-10 ب14 أبريل 1990 الذي عرف عدة تعديلات بعد هذا التاريخ منها تعديل 2003/08/26.
  - 2 - محدودية مساحة السوق النقدية والسبب في هذه المحدودية يعود إلى ندرة المقترضين وضع ف المؤسسات المالية والنقدية التي تتعامل بالوساطة، مما أدى إلى تعامل المصارف مع تلك الأسواق بشكل عام.
  - 3 - الاستعمال المفرط في السيولة النقدية من طرف الجمهور، مما يعطي للبنك المركزي خاصية بنك تمويل لخزائن البنوك التجارية، وهذه المهمة تنعكس عليه سلبا، في تسيير هذا الجانب من ( $M_1$ ) وخاصة في مراقبتها وصيانتها من التلف والذي يكلفها أموال وعمال في التسيير .
  - 4 - ضعف رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وخاصة الرقابة عن بعد *contrôle à postérieur* على القروض البنكية، الموجهة للمشاريع الاقتصادية.
  - 5 - تقييد البنك المركزي بتمويل خطط اقتصادية، تسطرها الحكومة وتدخل ضمن برنامجها الاقتصادية والسياسية.
- هذه العوامل جعلت من البنك المركزي الجزائري، مؤسسة نقدية ومصرفية تسيطر عليها الحكومة بتوجيهاتها المؤثرة على السياسة النقدية للدولة. و في هذا الشأن كشف صندوق النقد الدولي في تقرير

<sup>20</sup> - د. محب خلة توفيق : الاقتصاد النقدي و المصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات و النظريات - دار الفكر الجامعي مصر ص : 349 - 2011

حول الاقتصاد الجزائري، أن تسيير المنظومة المصرفية الجزائرية يتم بطريقة غير عقلانية، و هذا من خلال عدم التوفيق بين معدلات الفائدة المطبقة ومعدلات التضخم المسجلة، بعدما قفزت هذه الأخيرة إلى 12.9 % سنة 2013 هو ما اعتبره بمثابة القفزة الخطيرة جدا على الاقتصاد الوطني بالنظر إلى معدلات الفائدة الاسمية التي تطبقها البنوك التجارية على زبائنها. وعلى هذا الأساس انتقد الصندوق النقد الدولي لجوء البنوك العمومية إلى تطبيق معدلات فائدة أقل في بعض المرات من معدلات التضخم المسجلة حسب الحالة الاقتصادية وهذا يعني أن البنوك التجارية العمومية تحقق خسائر بدل الربح الذي تعتقد أنها تحققه ظاهريا فإذا كان متوسط الإجمالي لمعدلات الفائدة يساوي لـ 5.5% ومعدل التضخم 5.7 % فهذا يعني أن معدل الفائدة الحقيقي يوجد في مستوى سلبى عند ( -0.2%)، وهو واقع أغلب البنوك العمومية، خاصة مع السيولة العالية لدى البنوك العمومية التجارية، و يعني عدم استغلالها اقتصاديا.

#### -المراجع المعتمد عليها في ورقة البحث :

- سهام مُجّد سويدي - 2010 "استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية" كلية التجارة. أسيوط-مصر .
- سامي عفيفي حاتم - 1994 . "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير" الدار المصرية اللبنانية. بيروت .
- محمود حسن - 2005 "اقتصاديات النقود والبنوك" مركز النشر وتوزيع الكتاب الجامعي القاهرة .
- د.بجيج عبالقادر - 2013 الشامل لتقنيات أعمال البنوك - دار الخلدونية الجزائر - .
- نبيل حشاد -1997 " استقلالية البنوك المركزية" / مجلة البنوك، العدد 7، مارس .
- زكريا الدوري-2005 " البنوك المركزية والسياسات النقدية" دار اليازوري العلمية للنشر عمان -الأردن- ..

- FREDIC. M.-2007 , « Monnaie ,banque et marchés financiers » ,éd : nouveaux horizons France ARS Paris , P70.
- FRANCOIS GOUX J -2011 « Macroéconomie monétaire § financière , théories § institutions, politiques » Ed, economica France .
- MISHKIN FREDIREC -2007 « Monnaie , banque et marchés financiers » Ed Nouveaux horizons ARS . Paris .
- SERRA DANIEL 1982 « monnaie, inflation et croissance.» préface de Raymond courbis -Economie Paris.p56.
- CAROLINE . B. Delacour -2009 « Les fonds souverains Ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale » - groupe Eeyrolles , les echos Editions.